المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٧ اكتوبر ٢٠٠٥

حال الدستور

سمير عطا الله

منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري صدرت عشرات الدعوات السياسية تطالب باستقالة الرئيس اميل لحود باعتباره المسؤول المعنوي عن الجهاز الأمني المشبوه بتدبير الاغتيال. وقد اتخذت هذه الدعوات شكل بيانات من زعماء سياسيين، او تظاهرات عارمة كما حدث في 14 آذار (مارس) او حملات في الصحف الكبرى. وكان الرئيس لحود ولا يزال يردّ ببيان مقتضب او مسهب خلاصته أنه باق حتى اللحظة الأخيرة من ولايته.
وكان التمديد نصف ولاية له، قد جرى في ظروف اشعرت اللبنانيين بشيء من المهانة المعلنة. ولم يكن ذلك ضرورياً لأحد، خصوصاً للرجل نفسه. فالتجربة الأولى، باعترافه العلني، لم تكن مثمرة. وخلافاته مع الرئيس الحريري كلفت البلد 6 سنوات من الهباء والمليارات. ورفض الانفتاح على المعارضة، وجعل نفسه طرفاً لا حكماً. وترك للعسكريين المحيطين به ان يعرقلوا العمل السياسي ويشرعوا في الغائه.
وانزلق البلد معه الى حال من التوتر والشقاق والفرقة. ومنذ لحظة التمديد لم يعرف لبنان يوماً واحداً من الطمأنينة. فقد تسبب التمديد في صدور القرار 1559، وهو مسألة تقسّم البلد. وبعد ذلك عرف لبنان سلسلة من الأحداث الكارثية التاريخية السوداء: من اغتيال الرئيس الحريري الى محاولة اغتيال مي شدياق مروراً بمحاولة اغتيال مروان حمادة وقتل سمير قصير وجورج حاوي، وخصوصاً محاولة اغتيال الوزير الياس المرّ، صهر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية